

قرار رئيس الجمهورية العربية المتحدة

بالقانون رقم ٤٣ لسنة ١٩٦٣

بإنشاء محكمة استئناف بمدينة بنى سويف وتعديل اختصاص
محكمة استئناف القاهرة وطنطا

باسم الأمة

رئيس الجمهورية

بعد الاطلاع على الدستور المؤقت ؛

وعلى الإعلان الدستوري الصادر في ٢٧ سبتمبر سنة ١٩٦٢ ؛

وعلى القانون رقم ٥٦ لسنة ١٩٥٩ في شأن السلطة القضائية والقوانين

المعدلة له ؛

وعلى ما ارتأه مجلس الدولة ؛

وبناء على موافقة مجلس الرياسة ؛

قرر القانون الآتي :

- مادة ١ - تنشأ محكمة استئناف جديدة في مدينة بنى سويف ،
ويشمل اختصاصها دوائر محاكم بنى سويف والمنايا والقيوم الابتدائية .
مادة ٢ - تفصل محكمة بنها الابتدائية من دائرة اختصاص محكمة
استئناف القاهرة وتلحق بدائرة اختصاص محكمة استئناف طنطا .

مادة ٣ - على محكمة استئناف القاهرة أن تحيل من تلقاء نفسها
ما يوجد لديها من دعاوى أصبحت بمقتضى المادتين السابقتين من اختصاص
محكمة استئناف بنى سويف أو محكمة استئناف طنطا ، وذلك في الحالة التي تكون
عليها الدعوى وبدون رسوم . وتم الإحالة لجلسات محددة . وفي حالة
غياب أحد الخصوم يطن أمر الإحالة إليه مع تكليفه الحضور في المواعيد
المعدية أمام المحكمة المحالة إليها الدعوى .

ولا يسرى حكم الفقرة السابقة على الدعاوى المؤجلة للنطاق بالحكم .

مادة ٤ - ينشر هذا القانون في الجريدة الرسمية ، ويعمل به من أول

سبتمبر سنة ١٩٦٣ م

مدير رئاسة الجمهورية في أول ذي الحجة سنة ١٣٨٢ (٢٥ ابريل سنة ١٩٦٣)

جمال عبد الناصر

قرار رئيس الجمهورية العربية المتحدة

بالقانون رقم ٤٤ لسنة ١٩٦٣

بتعديل المادة ١٤ من قانون المرافعات المدنية والتجارية

باسم الأمة

رئيس الجمهورية

بعد الاطلاع على الدستور المؤقت ؛

وعلى الإعلان الدستوري الصادر في ٢٧ سبتمبر سنة ١٩٦٢ ؛

وعلى قانون المرافعات المدنية والتجارية الصادر بالقانون رقم ٧٧

لسنة ١٩٤٩ والقوانين المعدلة له ؛

وبناء على ما ارتأه مجلس الدولة ؛

وعلى موافقة مجلس الرياسة ؛

قرر القانون الآتي :

مادة ١ - يستبدل بالبند (١٠) من المادة ١٤ من قانون المرافعات
المدنية والتجارية المشار إليه النص الآتي :

"(١٠) فيما يتعلق بالأشخاص الذين لهم موطن معلوم في الخارج تعلم
الصورة للنيابة وعلى النيابة إرسالها لوزارة الخارجية لتوصيلها بالطرق
السياسية ويجوز أيضا في هذه الحالة وبشرط المعاملة بالمثل تسليم الصورة
مباشرة لمقر البعثة الدبلوماسية للدولة التي يقع بها موطن المراد إعلان
كي تتولى دون رسم توصيلها إليه ."

مادة ٢ - ينشر هذا القانون في الجريدة الرسمية ، ويعمل به من
تاريخ نشره م

مدير رئاسة الجمهورية في أول ذي الحجة سنة ١٣٨٢ (٢٥ ابريل سنة ١٩٦٣)
جمال عبد الناصر

قرار رئيس الجمهورية العربية المتحدة

بالقانون رقم ٤٥ لسنة ١٩٦٣

بتعديل بعض أحكام القانون رقم ١١٧ لسنة ١٩٥٨ بإعادة

تنظيم النيابة الإدارية والمحاکمات التأديبية في الإقليم المصري

باسم الأمة

رئيس الجمهورية

بعد الاطلاع على الدستور المؤقت ؛

وعلى الإعلان الدستوري الصادر في ٢٧ من سبتمبر سنة ١٩٦٢ في شأن

التنظيم السياسي لسلطات الدولة العليا ؛